

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٧٥

الأربعاء، ١ أيار/مايو ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عبد المؤمن (بنغلاديش).

تنظيم العمل وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أوجه الآن انتباه

البند ١٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

الجمعية العامة إلى مشروع القرار A/67/L.62 الذي جرى

جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة

تعميمه في إطار البند ١٠٣ من جدول الأعمال، المعنون "منع الجريمة والعدالة الجنائية". ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة

(A/67/693/Add.11)

قد اختتمت نظرها في البند ١٠٣ من جدول الأعمال في

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود، وفقا

جلستها العامة ٦٠ المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر

للممارسة المتبعة، أن ألفت انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة

٢٠١٢. ولكي يتسنى للجمعية اتخاذ إجراء بشأن مشروع

A/67/693/Add.11 التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس

القرار، فسيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند

الجمعية العامة أنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة

١٠٣ من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة

A/67/693/Add.10، سددت زمبابوي المبالغ الضرورية لخفض

ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند ١٠٣؟

متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق

تقرر ذلك.

الأمم المتحدة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما

على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أيضا

أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة

تقرر ذلك.

في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إحالة البند ١٠٣ من جدول

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي

ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع

أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر

التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.62، المعنون ”طرائق عقد وتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص“

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر أن تعتمد مشروع القرار A/67/L.62؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.62 (القرار ٦٧/٢٦٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف بعد اتخاذ القرار، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت أو شرح الموقف تحدد مدته بـ ١٠ دقائق وينبغي أن تُدلي به الوفود من مقاعدها.

السيدة فورمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): سيكون الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص فرصة لتقييم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص بوصفها ظاهرة بغیضة. وتولي إسرائيل - بوصفها طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية - أهمية كبيرة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وعليه، فقد أيدنا توافق الآراء بشأن القرار ٦٧/٢٦٠. ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يسجل عدم ارتياحه لصياغة الفقرة ٩ بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية.

وتعرب إسرائيل عن تقديرها للجهود الهائلة والقيادة المبتدرة التي أبدتها الميسران، السفير مارتن ساجديك، ممثل النمسا، والسفير أنطونيو بيدرو مونتيرو ليما، ممثل الرأس الأخضر.

بيد أننا قد انتابتنا الحيرة من إصرار بعض الوفود على الحد من مشاركة المنظمات غير الحكومية في الاجتماع الرفيع المستوى المزمع عقده في ١٣ أيار/مايو. فبينما أثبتت تلك الوفود

الأعمال إلى اللجنة الثالثة. وبغية تمكين الجمعية العامة من الشروع بسرعة في نظرها في مشروع القرار، هل لي أيضا أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في البند ١٠٣ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة، وأن تشرع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك.

البند ١٠٣ من جدول الأعمال (تابع)

منع الجريمة والعدالة الجنائية

مشروع القرار (A/67/L.62)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/67/L.2.

قبل المضي قدماً، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الفقرة ٩ من مشروع القرار الذي صدر في نظام الوثائق الرسمية تتضمن تغييرات تحريرية. وأبلغتني الأمانة العامة أن تلك التغييرات سيتم إلغاؤها وأن الصياغة المستخدمة في الفقرة ٩ من الوثيقة A/67/L.62 ستكون ماثلة لما كانت عليه في الوثيقة الأصلية المقدمة من الرئيس. وستكون الصيغة المستخدمة في الفقرة ٩ كما يلي:

”تطلب أيضا إلى رئيس الجمعية العامة أن يعد قائمة بأسماء ممثلي المنظمات غير الحكومية ذات الصلة الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، الناشطين في مكافحة الاتجار بالأشخاص، مراعيًا في ذلك مبدأي الشفافية والتمثيل الجغرافي العادل، وأن يحيل القائمة المقترحة إلى الدول الأعضاء لكي تنظر فيها على أساس عدم الاعتراض، وأن يعرض القائمة على الجمعية العامة“

الممثل الدائم للنمسا، والسيد أنطونيو بيدرو مونتيرو ليمبا، الممثل الدائم للرأس الأخضر، على تيسير العملية. وأود أيضا أن أشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيويورك على ما قدمه من دعم جوهري.

قبل ثلاث سنوات، دفع الالتزام الجماعي بمكافحة الشكل الحديث من أشكال العبودية المعروف بالاتجار بالبشر دفع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اعتماد خطة العمل العالمية، التي تهدف إلى إنفاذ التعاون وتعزيزه على جميع المستويات لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر كما تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية للضحايا. وللأسف، فقد أظهرت المشاورات غير الرسمية حول القرار توجهاً مثيراً للقلق حين عمدت بعض الوفود، في محاولة منها لعدم تضمين مبدأ عدم الاعتراض في مشروع القرار - ما يقوض بالتالي مبدأ المساواة في السيادة، الذي يشكل حجر الزاوية في ميثاق الأمم المتحدة - إلى خلق أساس خطير للتدخل في سيادة الدول الأعضاء. ونعتقد أن هذا النهج غير مقبول، وفي هذه الحالة بعينها يمكن أن يؤدي إلى سوء الفهم في مجال التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الدول الأعضاء، بوصفها الجهات الفاعلة الرئيسية في مكافحة الرق المعاصر، تتبوأ مركز الصدارة. وفي الوقت نفسه، فإن عملية مكافحة الاتجار تقوم على افتراض أن تنسيق مشاركة جميع الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني، أمر أساسي. وبفضل الميسرين وبفضل بعض الوفود التي أدى التزامها بمكافحة الاتجار إلى بعض التنازلات، خلصت العملية التشاورية في نهاية المطاف إلى قرار متوازن يتيح فرصة كافية لمشاركة جميع أصحاب المصلحة في الاجتماع الرفيع المستوى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المنخرطة في مكافحة الاتجار بالأشخاص.

في المحضر خلال المفاوضات أتما تنوه بالعمل المهم الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية، إلا إنها ما زالت تصر على صياغة تقييدية فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني. ولقد ساورنا عميق القلق بسبب ربط مشاركة المجتمع المدني والجهات المعنية المهمة الأخرى بمبدأ عدم الاعتراض، ما يخالف مبادئ مراعاة القواعد الواجبة، والإنصاف، والشفافية، والمساءلة. وكما أكدنا طوال عملية التفاوض، فإن القرار النهائي بشأن مشاركة المجتمع المدني يعود إلى الجمعية العامة ككل، وليس إلى أي دولة لوحدها. عرقله مشاركة المنظمات غير الحكومية بدون إعطاء أي مبرر وبدون السماح للجمعية العامة بأن تتخذ ذلك القرار، مثلما حدث عدة مرات، أمر غير مقبول.

تعتقد إسرائيل اعتقاداً قويا بضرورة أن يكون الاجتماع الرفيع المستوى منبرا لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة للتعبير عن آرائهم وتبادل أفضل الممارسات. تعمل المنظمات غير الحكومية على أرض الواقع في كل ركن من أركان العالم، وهي جهات فاعلة بالغة الأهمية في مكافحة الاتجار بالأشخاص في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. وأود أن أختتم باقتباس كلمات قالها الأمين العام في عام ٢٠٠٩:

”يتطلب عصرنا تعريفاً جديداً للقيادة - القيادة العالمية. وهو يحتاج إلى مجموعة جديدة للتعاون الدولي تتكون من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، تعمل معا من أجل الصالح العالمي“.

لقد آن الأوان لأن تعتمد الجمعية العامة رؤية الأمين العام.

السيدة بلسكاي (بيلاروس) (تكلمت بالإنكليزية):
ترحب بيلاروس بما تحقق اليوم من توافق في الآراء على اعتماد القرار ٢٦٠/٦٧ بشأن طرائق الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. أود أن أشكر الميسرين، السيد مارتن سايبك،

الاقتصادي والاجتماعي. ولئن كانت كندا توافق على أنه ينبغي التشاور مع الدول الأعضاء في عملية اختيار المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بهذا المركز الاستشاري، فإننا نعتقد أيضاً أنه ينبغي أن تشارك المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأمم المتحدة على أساس صلتها بالموضوع قيد النظر. بيد أن السماح لأي دولة بمفردها أن تعرقل مشاركة إحدى المنظمات لأسباب لا علاقة لها بأهمية تلك المنظمة، وقد يكون ذلك ضد إرادة الجمعية العامة، هو أمر لا يتماشى مع مبادئ المساءلة أو الشفافية.

لن تني كندا تعمل مع جميع الدول الأعضاء على تعزيز مبادئ الوضوح والشفافية في ما تنظمه الأمم المتحدة من العمليات والمناسبات، ونحض الآخرين على التقيد بنفس المبادئ فيما يتعلق بالمناسبات المقبلة.

السيد كيلي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. نود أن نعرب عن شكرنا وعميق تقديرنا للميسرين، السفير مونتيرو ليمما مثل الرأس الأخضر، والسفير ساجيك ممثل النمسا، ولأفريقيهما، على جهودهم الدؤوبة لتيسير مناقشة القرار ٢٦٠/٦٧، وعلى عملهم الرائع في إدارة عملية التشاور بطريقة بالغة الانفتاح والشفافية.

سيكون الاجتماع الرفيع المستوى بمثابة منتدى لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الصكوك القانونية ذات الصلة، في سياق خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، فضلاً عن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال الوقاية من الاتجار بالبشر ومقاضاة مرتكبيه وحماية الضحايا ومساعدتهم. ونأسف لأن القرار لا يحدد بقدر أكبر من الوضوح بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. أنه أهم صك ذي صلة، وينبغي

ما يقلق بيلاروس خلال عملية المشاورات غير الرسمية واليوم - قبل أقل من أسبوعين من الاجتماع - هو أن الماطلة في المفاوضات يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى، بوصفه أول حدث بشأن الاتجار بالبشر على هذا المستوى وبهذا النطاق تنظمه الأمم المتحدة. وتعتقد بيلاروس أنه إن قررت بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد لضحايا الاتجار المشاركة في الاجتماع على مستوى سياسي عال، فإنها سوف تبعث بذلك إلى الناخبين بإشارة تشتد الحاجة إليها وجيدة التوقيت مفادها أن حكوماتهم الوطنية لا تكتفي فقط بالكلام، بل تملك الإرادة والعزم اللازمين للعمل معاً من أجل وضع حد لهذه الجريمة البشعة. في ذلك الصدد، تود بيلاروس أن تناشد جميع الوفود أن تبذل قصارى جهدها في العمل مع عواصمها لحض كبار صانعي القرار على حضور هذه المناسبة وذلك بإقناعهم بشدة الإلحاح الأخلاقي للقضية التي ستجمعنا.

السيد دميسي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تود كندا أن تعرب عن تقديرها للعمل الشاق الذي قام به ممثلا النمسا والرأس الأخضر في اعتماد القرار ٢٦٠/٦٧، وتنطلع إلى المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى المنتظر. ونشدد على أن الحكومة ملتزمة التزاماً ثابتاً بمكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد العالمي وهي تكثف جهودها من أجل التصدي لهذه الجريمة البشعة في كندا وفي الخارج.

لكننا نشعر بخيبة الأمل لأن الجمعية العامة تتخلى شيئاً فشيئاً عن ممارستها السابقة فيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الأحداث التي تنظمها الأمم المتحدة. هذا التوجه، الذي يشهد عليه ظهور مبدأ عدم الاعتراض فيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية، يبدو أنه إغراض عن كفاءة عملية اختيار شفافة ومنفتحة لمشاركة المنظمات غير الحكومية التي لا تحظى بمركز استشاري لدى المجلس

في الأمم المتحدة. وسنظل ملتزمين التزاماً قوياً بكفالة تحسين عملية اختيار المنظمات غير الحكومية المشاركة في اجتماعات بعينها للأمم المتحدة وجعلها عملية أكثر انفتاحاً وشفافية. ونتطلع إلى إجراء مناقشة ناجحة وشاملة للجميع خلال الاجتماع الرفيع المستوى.

السيدة لي شياومي (الصين) (تكلمت بالصينية): تؤيد الصين اتخاذ القرار ٢٦٠/٦٧ بشأن طرائق عقد وتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

فالإتجار بالبشر متفش على الصعيد العالمي في الوقت الحالي. والصين تولي أهمية كبيرة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وبما أن هذا العام يوافق الذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تؤيد الصين عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة لتقييم تنفيذ خطة العمل العالمية بهدف تعزيز الجهود المشتركة للمجتمع الدولي في مكافحة الاتجار بالأشخاص. والصين على اقتناع بأن الاجتماع الرفيع المستوى سيكفل بالنجاح بفضل جهود الأطراف المعنية.

إن اتخاذ القرار ٢٧٠/٦٧، وهو قرار إجرائي روتيني، كان ينبغي أن يكون مسألة روتينية. غير أن المشاورات التي سبقت اتخاذه اكتنفها صعوبات وتعقيدات وانتكاسات لم تكن متخيلة. فما سبب حدوث ذلك؟ السبب الوحيد لذلك هو أن بعض الأطراف تجاهلت الأنظمة والترتيبات المؤسسية المقررة بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، وشككت على نحو متكرر في المبدأ المتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية التي لا تغطي بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، وحاولت بصورة متكررة تسييس مسألة مشاركة هذه المنظمات غير الحكومية.

ألا نتجاهل الأهمية التي تعلقها خطة العمل العالمية نفسها على تعزيز الاتفاقية والانضمام العالمي إليها وتنفيذها.

في البداية، أعربنا عن تفضيلنا تفادي هذا القرار المتعلق بالطرائق، وتجنب المناقشات المطولة التي تلت ذلك. كنا نود أن نركز طاقاتنا على التحضير للمناسبة، التي ستجرى في الأيام المقبلة. شعرنا بحجبة أمل شديدة بسبب التردد الذي أبدته بعض الدول الأعضاء في كفالة المشاركة الكاملة لمثلي المجتمع المدني في الاجتماع، وتوخي الشفافية في الطريقة التي تسمح بالمشاركة للمنظمات غير الحكومية المعنية غير المعتمدة. إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن المحافظة على الحوار القوي والمفتوح مع جماعات المجتمع المدني ذات الصلة ينبغي أن يكون عنصراً أساسياً، لا سيما في مجال الاتجار بالبشر، حيث يمكن لما يمارسه المجتمع المدني من عمل وما يضطلع به من أنشطة أن يحدث فارقاً كبيراً للضحايا.

ولهذا السبب، فقد عملنا بدأب خلال المشاورات بشأن القرار، كما نفعل في حالات أخرى، على الترويج للفكرة القائلة بأن عملية السماح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في الجلسات ينبغي أن تتسم بالشفافية الكاملة وأن تسمح بالمشاركة الكاملة للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تحيد الجمعية عن الروح والإجراءات المنصوص عليها في القرار التوجيهي ٣١/١٩٩٦ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي ينص على الشفافية الكاملة في جميع مراحل عملية الاعتماد.

وتفسيرنا للفقرة ٩ من القرار ٢٦٠/٦٧ هو أن الدول الأعضاء ستحصل على معلومات كاملة وأنه، استناداً إلى ذلك، سيكون بمقدور الجمعية العامة اتخاذ قرار نهائي بشأن حضور ممثلي المجتمع المدني أو منظمات غير حكومية معينة. ويجدون الأمل في أن تتبع جميع الدول الأعضاء نهجاً بناءً بقدر أكبر في المناقشات المقبلة بشأن مشاركة المجتمع المدني

السيد دي ليون أويرتا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
يؤمن وفد المكسيك بالأهمية الكبيرة للقرار ٢٧٠/٦٧ بشأن الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى المتابعة وتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، المقرر عقده يومي ١٣ و ١٤ أيار/مايو. ونأمل أن تتمكن، على الرغم من ضيق الوقت المتبقي، من تنظيم اجتماع يساعدنا على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف الخطة العالمية وتعزيز تبادل المعلومات والممارسات الجيدة لمعالجة مسألة الاتجار بالأشخاص.

وكما قلنا من قبل، فإن مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تمثل إحدى المسائل الأساسية في تنظيم الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة. وبخصوص المسألة المعروضة علينا، فإن منظمات المجتمع المدني تقوم بدور هام جدا في منع الاتجار بالأشخاص من خلال توفير الرعاية للضحايا وتعزيز أعمال الأمم المتحدة لمكافحة هذه الآفة.

ويود وفد المكسيك أن يؤكد مجددا مرة أخرى التزامه بأوسع مشاركة ممكنة لممثلي المجتمع المدني الذين يمثلون جهات فاعلة رئيسية في مداولاتنا. ولذلك، فإننا نأسف لأن الفقرة ٩ من القرار المتخذ للتو تسعى إلى الحد من مشاركة هذه المنظمات حيث تخضعها حصرا لعملية عدم الاعتراض من قبل الدول الأعضاء دون أن تراعي أيضا المبدأ البالغ الأهمية المتمثل في الالتزام بالقواعد الإجرائية. ونعتقد أنه ينبغي الاسترشاد بمبدأ الشفافية في جميع أعمالنا وأن الإشارة إليه في الفقرة ٩ تعني إنه سيتم إبلاغ الجمعية العامة بالقائمة التي تضم جميع منظمات المجتمع المدني الراغبة في المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى.

ونأمل أن تتمكن مستقبلا من اتباع ممارسة متسقة تقوم على مبدأي الالتزام بالقواعد الإجرائية والشفافية لكي نربو

وهذه الممارسات أمر غير مقبول على الإطلاق بالنسبة لغالبية الدول الأعضاء، بما فيها الصين.

والصين ما فتئت تدعم مشاركة المنظمات غير الحكومية وإسهامها في أعمال الأمم المتحدة وفقا للنظام الداخلي للأمم المتحدة. غير أن الصين لا بد أن توضح أن الأمم المتحدة منظمة حكومية دولية تتألف من دول ذات سيادة. والهدف من مبدأ إجراء عدم الاعتراض هو حماية الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة والحق السيادي المقدس للدول الأعضاء في النظر والبت بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة، والحفاظ على النظام الداخلي المعمول به في الأمم المتحدة. وفكرة أن هذا المبدأ من شأنه أن يمنع المنظمات غير الحكومية من المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة تقوم على أساس التفسير الخاطئ والتشويه المتعمد لهذا المبدأ. وهي تمثل، فضلا عن ذلك، إهانة للدول الأعضاء وتحديا لسيادتها. والصين ترفض بقوة هذه الفكرة.

وعلى هذا الأساس، يود الوفد الصيني أن يعرب عن شكره الخالص لجميع الدول الأعضاء، بما فيها مجموعة الدول الأفريقية، التي أبدت تأييدها لمبدأ إجراء عدم الاعتراض على تمسكها بهذا المبدأ ودفاعها الصريح عن سيادة الدول الأعضاء والمبادئ الراسخة للأمم المتحدة. وتعرب الصين عن إعجابها بها جميعا لما أبدته من مثابرة وشجاعة.

وختاما، تود الصين أن تشكر رئيس الجمعية العامة ومكتبه على دورهما القيادي طوال العملية. كما تود الصين أن تشكر ممثلي الرأس الأخضر والنمسا على الأعمال الاستشارية الهائلة التي اضطلعوا بها. وتود الصين أيضا أن تشكر بيلاروس على عرض هذا القرار الهام. ويأمل وفد الصين أن يُكلل الاجتماع الرفيع المستوى بالنجاح وتعرب عن استعدادها للمشاركة بنشاط في أعمال الاجتماع.

لقد التزمت المجموعة الأفريقية دائما بتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتعتقد المجموعة، في ذلك الصدد، أن المهم هو إعطاء فرصة لجميع أصحاب المصلحة للمشاركة في المناقشات بشأن الإنجازات والثغرات والتحديات المتعلقة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبشأن الإسهامات والجهود وأفضل الممارسات في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

إن المجموعة تود التذكير بأن الطريق كان طويلا ومليئا بالعقبات والتحديات والعراقيل، فضلا عن الإنجازات المهمة، منذ أن عمل زعمائنا الأفارقة بتصميم من شرم الشيخ، حيث اعتمدوا قرارا خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، الذي عقد خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٨، للعمل معا من أجل اعتماد خطة العمل العالمية، التي دعمتها أيضا حركة عدم الانحياز بعد سنة من ذلك، وصولا إلى نيويورك، حيث اعتمدت الجمعية العامة خطة العمل العالمية (القرار ٢٩٣/٦٤) في تموز/يوليه ٢٠١٠.

تود المجموعة الأفريقية في هذه المرحلة التعبير عن خيبة أملها وتكرار ذلك مجددا، فيما يخص موعد الاجتماع المقرر عقده في ١٣ و ١٤ أيار/مايو. حيث يتزامن ذلك الموعد مع مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي السنوي المقرر عقده في أديس أبابا، ونحن قلقون من أن التوقيت قد لا يسمح بالمشاركة الرفيعة المستوى المطلوبة للوفود الأفريقية. ومع ذلك، تلتزم المجموعة الأفريقية بالمشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى.

وتظل المجموعة ملتزمة بمكافحة الجريمة المنظمة، ولا سيما الاتجار بالأشخاص وجميع المسائل الأخرى المرتبطة به، مثل الهاء الإيذاء وملاحقة الجناة، ومنع وحماية جميع الناس من الوقوع في أيدي عصابات الجريمة المنظمة وتعويض الضحايا ودعم الجهود الوطنية والمنظمات ذات الصلة في عملها لتحقيق تلك الغاية.

بأنفسنا في نهاية المطاف فوق هذه المناقشات التي تؤثر بوضوح على قدرة الأمم المتحدة على العمل صوب تحقيق أهدافها.

وأخيرا، نود أن نشكر الممثلين الدائمين للنمسا والرأس الأخضر على عملهما في سبيل إيجاد حل دائم خلال المفاوضات بشأن هذا القرار. كما نشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على عمله في هذا المجال وعلى تحضيراته للاجتماع الرفيع المستوى.

السيدة مبالا أئينغا (الكاميرون) (تكلت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية في أعقاب اتخاذ القرار ٦٧/٢٧٠ بشأن طرائق عقد وتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

تعرب المجموعة الأفريقية عن امتنانها لميسري القرار بشأن أساليب وشكل وتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى، السفير مارتن سجدجك، الممثل الدائم للنمسا، والسفير أنطونيو بيدرو مونتيرو ليما، الممثل الدائم للرأس الأخضر، وكذلك أفرقتهما المتفانية، على ما بذلوه من جهود من أجل التوصل إلى نص مقبول لجميع الوفود والمجموعات. ويود الفريق شكرهم على تيسيرهم، الذي ساعد على التقريب بين مختلف المواقف، التي جرى التعبير عنها خلال مفاوضات صعبة وحساسة. وقد نجحوا في جعل الدول الأعضاء ومختلف المجموعات تتفق في نهاية المطاف، ونحن نشكرهم على ذلك.

إن موقف المجموعة الأفريقية بشأن اختيار المنظمات غير الحكومية للمشاركة في أعمال الأمم المتحدة معروف جيدا. وترغب المجموعة الأفريقية في الإشارة إلى أن القرار الذي أُتخذ اليوم حتى لو لم يكن مثاليا، فإن روح التوافق تجعله مقبولا للمجموعة.

بروح من تعزيز الشراكات والتنسيق والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، طيلة المفاوضات المتعلقة بالقرار ٢٦٠/٦٧، أكدنا على أهمية الدور الذي ينبغي للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تلك التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الاضطلاع به من خلال مشاركتها في الاجتماع الرفيع المستوى. وتقوم المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم بدور حاسم في مكافحة الاتجار بالأشخاص، وجرى التشديد على ذلك الدور في خطة العمل العالمية.

غالبا ما تصدر المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، للاضطلاع بالأدوار الطلائعية، وتوفر الخدمات اللازمة لضحايا الاتجار. إن تجربتها وخبرتها ضروريتان لنجاح الاجتماع الرفيع المستوى والأنشطة المستقبلية. يجب أن تكون عملية قبول مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في الاجتماع الرفيع المستوى شفافة تماما. ونقدر توافق الآراء الذي جرى التوصل إليه في هذا الصدد.

إننا نفهم أيضا تمكين الفقرة ٩ الجمعية العامة من النظر في أي اعتراض تقدمه الدول الأعضاء. ونؤكد ضرورة ألا تحرم المنظمات غير الحكومية من الوصول إلى محافل الأمم المتحدة لأسباب سياسية. وسيكون للاجتماع الرفيع المستوى قيمة أكبر بكثير إذا تم الإصغاء إلى جميع أصوات المجتمع المدني المعنية ذات الصلة دون اعتراض.

وتختلف شيئا ما كل دورة استثنائية أو اجتماع رفيع المستوى أو مؤتمر، ومع اكتسابنا الخبرة مع صيغ مختلفة، فإننا نتوقع صقل وتطوير أساليبنا، وصيغنا اللغوية وتنفيذنا، لإتاحة وصول ملائم من جانب المجتمع المدني بشكل أفضل، والمشاركة في أعمال الأمم المتحدة. وتتطلع الولايات المتحدة

إن المجموعة الأفريقية تود أن تؤكد من جديد دعمها للآلية المعتمدة عالميا لتنسيق جميع جهودنا، الوطنية والإقليمية والدولية، بالنيابة عن خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار، التي ليست فقط آلية تنسيق لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكن هي أيضا إطار استراتيجي يمكن من خلاله للمجتمع الدولي أن يعمل بشكل متماسك في اتجاه منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وكذلك من أجل تطبيق الصكوك الدولية القائمة ذات الصلة، بما في ذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

إن خطة العمل العالمية ليست أداة حصرية في يد الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة. إنها ملك للجميع وينبغي أن تنفذ بشكل كامل وفعال من قبل جميع الأطراف الفاعلة، مثل المنظمات الدولية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، الذين يضطلعون بدور كبير في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وتلتزم المجموعة الأفريقية بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة فيما يخص مكافحة آفة الاتجار بالأشخاص، وسوف تكون فخورة للغاية بالتعاون والعمل معهم جميعا، من أجل ضمان تحقيق نتيجة ناجحة للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نود أولا أن نعبر بدورنا عن شكرنا لزميلينا السفير مارتن سجدجك ممثل النمسا، والسفير أنطونيو بيدرو مونتيرو ليما، ممثل الرأس الأخضر، لتيسيرهما مناقشات أساليب اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ستشارك حكومة الولايات المتحدة بنشاط في ذلك الاجتماع الخاص للجمعية العامة، الذي سوف يقيم التقدم المحرز حتى الآن فيما يخص تحقيق الأهداف المحددة في خطة العمل العالمية لعام ٢٠١٠ لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

بمشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المهتمة - وهي عملية تعطي دورا ليس لفرادى الدول الأعضاء فحسب، بل للجمعية العامة برمتها، حين يتعلق الأمر بعملية المشاورات والبت بشأن القائمة المقترحة من قبل رئيس الجمعية العامة. ونحن نأسف بشدة على أنه لم يكن ممكنا البناء على إجراء اتخذته الجمعية العامة في وقت سابق من هذا العام، كان من شأنه أن يسمح بمزيد من الشفافية، فضلا عن مراعاة الأصول الواجبة.

أود أن أسجل أن سويسرا وليختنشتاين والنرويج تفهم معنى العبارات الواردة في الفقرة ٩ من القرار ٢٦٠/٦٧ الذي اعتمدها للتو كما يلي: بعد التشاور فيما بين الدول الأعضاء بشأن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة، فإن هناك إمكانية لأن تنظر الجمعية العامة في قائمة أصحاب المصلحة ذوي الصلة، علاوة على الاعتراضات المحتملة التي أبدتها الدول الأعضاء. وندرك أن الجمعية العامة هي الهيئة الشرعية الملائمة لاتخاذ قرار نهائي بشأن مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة في الاجتماع الرفيع المستوى.

ستواصل سويسرا وليختنشتاين والنرويج دعم الدور الهام الذي نوليه للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على نطاق أوسع بشأن هذا الموضوع. وعليه، سنواصل المشاركة في الحوار مع الدول الأعضاء بهدف وضع معايير ملائمة في ذلك الصدد.

السيدة هيوانبولا (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر سفيرى الرأس الأخضر والنمسا على تفانيهما في الجهود الرامية إلى تحقيق توافق الآراء بين الوفود بشأن طرائق عقد الاجتماع الرفيع المستوى القادم المعني بالانحياز بالأشخاص. فلم تكن تلك المهمة سهلة.

وتعتبر هذه المسألة من الأمور التي توليها أستراليا أهمية كبيرة. وتتطلع إلى المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى بصورة نشطة، فضلا عن تعزيز الحملة العالمية الرامية لإنهاء

إلى مواصلة التعاون لجعل الاجتماع الرفيع المستوى تطلعا ومثمرا.

السيد غوبر (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): أقدم تفسيرا للموقف بعد اعتماد القرار ٢٦٠/٦٧، بالنيابة عن ليختنشتاين، والنرويج وبلدي سويسرا.

تود سويسرا وليختنشتاين والنرويج الثناء على الميسرين، السفير أنطونيو بيدرو مونتيرو ليما والسفير مارتن سجدجك، على جهودهما الثابتة التي بذلها فيما يخص توجيه المشاورات بشأن القرار وفيما يخص الوصول بالقرار لاعتماده بتوافق الآراء. إننا نرحب بأغراض القرار ونؤكد من جديد التزامنا بمكافحة الاتجار بالأشخاص. وسيتيح الاجتماع الرفيع المستوى، الذي سيعقد يوم ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣، فرصة مهمة لتقييم حالة تنفيذ الالتزامات السياسية للدول الأعضاء والالتزامات القانونية المترتبة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

لكن، فيما يتعلق بمشاركة أصحاب المصلحة الشاملة في الاجتماع الرفيع المستوى نفسه، يساور سويسرا وليختنشتاين والنرويج، القلق إزاء عدم الرغبة في التطبيق الكامل لمبادئ الشفافية ومراعاة الأصول الاجرائية، فيما يخص السماح بمشاركة المنظمات غير الحكومية المهتمة، التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجتمع المدني على نطاق أوسع.

وفي رأينا، فإن أنشطة المجتمع المدني، وخصوصا ممثلي الضحايا، والمنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية الصغيرة، في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، وإسهاماتها الرئيسية في مناقشات الجمعية العامة تتسم بأهمية بالغة. وعليه، فإن من المهم أن نمسحها دورا مناسباً في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

لقد واصلنا الدعوة - في جميع مراحل عملية التشاور بشأن طرائق اتخاذ القرار - إلى عملية شفافة ومفتوحة تسمح

المفاوضات على ما تحلت به من مرونة مكنتنا من تحقيق هذه النتيجة.

بالنسبة لبلدي، فإن مكافحة الاتجار بالأشخاص تعتبر مسألة ذات أولوية، على النحو الوارد في تشريعنا الوطني لعام ٢٠١٣ بشأن هذه المسألة. وعليه، فإن وضع الصيغة النهائية للتفاصيل التنظيمية المتعلقة بعقد لاجتماع الرفيع المستوى، يعتبر مسألة ذات أولوية ملحة بالنسبة لنا. وكنا نود أن تكون الصياغة المتعلقة بالشفافية التي ينبغي أن تتسم بها عملية اعتماد المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر تحديدا. ويجب أن تتمكن جميع الدول والمنظمات غير الحكومية والجمهور، بصفة عامة، على قدم المساواة من الوصول إلى المعلومات فيما يتعلق بالمنظمات الراغبة في المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى، وما إذا كانت هناك أي اعتراضات على مشاركتها، وعلى أي أساس تستند تلك الاعتراضات، فضلا عن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالقائمة النهائية للمنظمات المشاركة في الاجتماع.

نحن نؤمن إيمانا راسخا بأن عملنا سيستفيد كثيرا من الشفافية التي تتيح لنا الفرصة للاستماع إلى آراء المنظمات المختلفة العاملة في هذا المجال على الصعيد الميداني. ونأمل أن يكون الاجتماع ناجحا على نحو يمكننا من تعزيز الاستراتيجيات والشراكات الرامية إلى منع الاتجار بالأشخاص، وحماية الحقوق الإنسانية لضحايا ذلك الاتجار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت. وبذلك تحتتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

هذه الممارسة المروعة. ومع ذلك، وفيما يتعلق بالنموذج الوارد في القرار ٢٦٠/٦٧ بشأن مشاركة منظمات المجتمع المدني، فإننا نود أن نسجل شعورنا بالقلق إزاء القيود غير المبررة التي تضعها تلك الصياغة على قدرة المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى.

حين يتعلق الأمر بمسألة مثل الاتجار بالأشخاص - وهي غالبا ما تكون غير مرئية، في حين يكون ضحاياها بعيدين جدا عن الأنظار - فإن العمل المعني بمكافحتها هو من شأن منظمات المجتمع المدني الشعبية، لكونها الأكثر فعالية في مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، وهي بالقدر نفسه، الأكثر قدرة على إنهاء ذلك الاتجار. وفي ذلك السياق، فإننا نرى أن مشاركة المجتمع المدني في الاجتماع الرفيع المستوى هامة للغاية فيما يتعلق بإرشاد جهودنا العالمية في هذا المجال.

تثني أستراليا كثيرا على مشاركة منظمات المجتمع المدني في جميع مداولاتنا في إطار الأمم المتحدة. ونولي أهمية خاصة لمشاركة تلك المنظمات في سياق جهودنا الرامية إلى تعزيز وحماية الحقوق الإنسانية لجميع الأشخاص. ذلك أن منظمات المجتمع المدني لا تزال تثري فهمنا لتلك المسائل. وبالتالي، فهي تضطلع بدور هام في القرارات التي نتخذها، فضلا عما تؤديه في الإجراءات والإنجازات التي نحققها. ويجب التمسك بنموذج مفتوح قائم على مبادئ الشفافية لضمان مشاركة المجتمع المدني.

نتطلع إلى مواصلة جهودنا الرامية إلى دعم وتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في منتديات الأمم المتحدة في المستقبل، والمضي قدما بتلك المشاركة.

السيدة مورييو (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): تعرب كوستاريكا عن امتنانها للميسرين - سفيرا الرأس الأخضر والنمسا - ولفريقيهما على عملهم الشاق في السعي إلى توافق الآراء. ونشكر أيضا جميع الوفود التي شاركت في